اقتصاد

«جمعية الجودة» المطرودة من مكاتبها بأمر من وزير الصناعة تدرب كبار ضباط الشرطة في سورية

رئيس الجمعية: الوزير تجاهل القضاء والحكومة.. فاحتراماً للقانون أعيدوا لنا مكاتبنا

| محمد راكان مصطفى

بيّن رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السورية للجودة هشام كحيل أن متطلبات نجاح تطبيق أنظمة الجودة تتمثل بإيمان الإدارة العليا بها وتبنيها ودعمها مالياً وبالخطط والمشاركة بإنجازها ومتابعة نتائجها للوصول إلى الهدف، إضافة إلى ضرورة النظر إلى الجودة كهدف ووسيلة وليس هدفاً فقط، ومشاركة جميع العاملين بعد نشر ثقافة الجودة بينهم، والتحسين المستمر للعمليات.

وأوضح كحيل أن الدورة التي تم افتتاحها يوم أمس بحضور نخبة من كبار ضباط الشرطة تعتبر أكبر دورة تدريبية تعريفية للإدارة العليا، وأن حضور مديري الإدارات بأنفسهم، دليل على حب طلب المعرفة، وهو مؤشر رائع لأن معايير الجودة لا تطبق ولا تنجح إلا ببيئة تؤمن بها الإدارة العليا ومن ثم تؤمن سبل استمراريتها ونجاحها.

وقال كحيل: نحن نقيم هذه الفعالية التدريبية المهمّة ومقر جمعيتنا مغلق بقرار جائر من وزير الصناعة الذي لم ينتظر رد رئيس الحكومة ولم يستمع لجواب وزير العدل والنائب العام بأن يلجأ للقضاء المختص وأوهم الجميع من خلال طلبه للمؤازرة من وزارة الداخلية بأن القرار صادر عن وزير العدل والنائب العام (المحامي العام الأول) في دمشق.

وطالب كحيل رئيس مجلس الوزراء الذي أرسل له ثلاثة كتب خطية وخاطبه عن طريق الصحف بالتدخل لفتح مقر الجمعية المغلق بقرار فردي من وزير الصناعة دونما أي تأييد من السلطات العدلية أو الاحتكام للقضاء المختص، وإن كنا ما زلنا بدولة قانون فاحتراماً للقانون أعيدوا للجمعية العلمية السورية للجودة مقرها لتعمل أو أوجدوا لها مقراً آخر، الصمت لا يفيد.

من جهته أكد مدير إدارة التوجيه المعنوي في وزارة الداخلية اللواء محمد علي حسن لـ«الوطن» أهمية الندوة التي تقيمها وزارة الداخلية عن الجودة بحضور كبار ضباط وزارة الداخلية من مديري إدارة وقادة شرط ورؤساء فروع وأقسام مختصين، لأن الإدارة هي أساس صلاح أي مؤسسة، وهذا ما قاله مؤسس الجودة ديمنغ، مشيراً إلى حرص وزارة الداخلية على مواكبة التطور الحضاري والعلمي وعلى تطبيق مفاهيم الجودة في طبيعة عمل الشرطة.

وبيّن حسن أن هذه الندوة هي خطوة أولى لسلسلة من الخطوات لتشمل كل المعالم والخدمات التي تقدمها الوزارة، موضحاً أن الشرطة هي مؤسسة غير ربحية وتطبيق معايير الجودة يحتاج إلى دقة وخبرة ودراية للنهوض بطبيعة العمل، مؤكداً أهمية تطبيق مفهوم الجودة في مجالات العمل كافة.

وأكد مدير إدارة المرور اللواء حسين جمعة لـ«الوطن» أهمية هذه الدورة في المساعدة للارتقاء بأداء عناصر شرطة المرور خلال تقديم الخدمة الذين ينتشرون في الطرقات وعلى مدار الوقت لرفع كفاءة هذه العناصر والتعامل الجيد مع المواطنين بما يعطي الانطباع الجيد عن وزارة الداخلية تنفيذاً لتوجيهات وزير الداخلية بالتعامل اللائق مع المواطنين وتقديم الخدمات.

وبيّن جمعة أنه وبناءً على المعلومات المكتسبة من الدورة سيتم إصدار توجيهات ومتابعة تنفيذها وتقيم مدى تطبيقها على أرض الواقع، إضافة إلى المتابعة بشكل دائم لمعرفة مدى تطور الأداء ومعالجة المشكلات الواردة من الشكاوى أو المراجعين من خلال مراجعتهم لفروع المرور، إضافة إلى أداء عناصر أقسام العمليات في الطرق ومراكز الطرق العامة.

من جهته بيّن مدير إدارة الهجرة والجوازات اللواء ناجي النمير لـ«الوطن» أهمية هذه الدورة والاستفادة من الموضوعات المطروحة منوهاً بضرورة التدريب المستمر لتطوير الأداء وتقديم الأفضل، وخاصة أن طبيعة عمل الإدارة كجهة خدمية على احتكاك مع الجمهور.

وشدد النمير على ضرورة تأمين المستلزمات من صالات واسعة والتجهيزات الحاسوبية اللازمة لتقديم الخدمة الأفضل، وذلك ما يتاح تنفيذه عن الانتقال إلى إدارة الهجرة والجوازات الحديثة، لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين على معاير الجودة ومقاييسها الجيدة.

وأكد مدير إدارة السجون اللواء نبيل الغجري لـ«الوطن» أنه من خلال تطبيق معايير الجودة يتم الارتقاء بالعمل لتقديم خدمات أفضل وتحويل السجون من دور عقاب إلى دور إصلاح ورعاية وتأهيل، إضافة إلى تحسين الأداء تجاه الزوار من المواطنين للسجناء.

وبين الغجري أنه وكقادة لمؤسسات سوف يتم نقل نتائج هذه الدورات إلى العناصر من خلال التوجيه المستمر، آملاً أن يكون مثل هذه الندوات يضم جميع العاملين في الوزارة.

مدير إدارة التوجيه المعنوي لـ«الوطن»: وزارة الداخلية حريصة على تطبيق مفاهيم الجودة

مدير إدارة المرور: إصدار توجيهات ومتابعة تنفيذها بناء على المعلومات المكتسبة من الدورة

مدير إدارة الهجرة والجوازات: التدريب المستمر ضروري لتطوير الأداء وتقديم الأفضل

مدير إدارة السجون: تطبيق معايير الجودة لتحويل السجون من دور عقاب إلى دور إصلاح

المدير السابق لهيئة الصادرات يقترح:

رفع الأجور ونسبة العمالة لزيادة النمو

| علي محمود سليمان

اقترح الباحث الاقتصادي إيهاب اسمندر، وهو مدير هيئة الصادرات السابق، زيادة حصة الأجور وخصوصاً لأصحاب الشهادات العالية وجذب نسبة أكبر للعمل داخل مختلف المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى زيادة المحتوى التقني والتكنولوجي في العملية الإنتاجية، بهدف زيادة النمو الاقتصادي في سورية.

وفي دراسة أعدّها اسمندر حول النمو الاقتصادي في سورية (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أشار إلى ضرورة وضع خطة اقتصادية متكاملة لرسم مسارات النمو الاقتصادي الممكنة في سورية للفترة القريبة والمتوسطة المقبلة، مع أخذ مختلف السيناريوهات المحتملة بالحسبان، حيث لابد من العمل في الفترة القريبة على الاستفادة من تنمية مناطق محددة في سورية كأقطاب نمو رافعة للحالة الاقتصادية، ومع تحسن الأوضاع في المستقبل يمكن العمل على برنامج أكثر تكاملاً للتنمية المتوازنة.

وأشار إلى أنه بسبب ضعف الموارد المادية المتاحة سيكون جذب عدد أكبر من رجال الأعمال السوريين من الخارج، وخصوصاً من غادروا خلال الأزمة أمراً في غاية الأهمية، لزيادة حجم الاستثمارات المتاحة في الاقتصاد السوري، مع اعتبار الإنسان السوري محور أي عملية تطوير في الجانب الاقتصادي والعنصر الذي يمكن التعويل على دوره في بناء اقتصاد سوري متطور، بما يزيد من مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات الخدمية والريعية.

وتناولت الدراسة النمو الاقتصادي في الفترة بين عامي ٢٠٠٦–٢٠١٥، وتبين أن النمو الاقتصادي في سورية اتسم بحالة مستمرة من عدم الاستقرار في مرحلة ما قبل الأزمة، وكان سلبياً على الدوام في جميع سنوات ما بعد الأزمة، وشكلت الزراعة قطاعياً نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي مع أن مساهمتها في النمو الاقتصادي محدودة.

بينما لعب قطاع الصناعة والتعدين الدور الأهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لكن تناقص حجم هذا القطاع يؤثر في دوره التنموي من الناحية الاقتصادية، كما لعبت القطاعات الريعية ولاسيما (تجارة الجملة والمفرق) دوراً مهماً في تركيب الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة وكانت من أهم مصادر النمو القطاعية.

ولفت اسمندر إلى أن الاقتصاد ما زال يعتمد بشكل رئيسي على تراكم رأس المال المادي وهذا الأمر يجعل من الضرورة زيادة حجم الاستثمارات الكمية لنمو الاقتصاد السوري، لكن صعوبة هذه النقطة تكمن في أن زيادة الاستثمار المادي أمر معقد ويحتاج إلى جهود كبيرة لجذب المستثمرين.

وحسب الدراسة فإن نمو معدل الإنتاجية يتجاوز معدل نمو الأجور خلال الفترة المدروسة، ما يعني استفادة أقل لأصحاب الأجور من المنافع الاقتصادية قياساً بأصحاب الأعمال، وهذا يعكس عدم استجابة كبيرة لزيادة الاستثمار المادي على النمو الاقتصادي، وبالمقابل فإن دور رأس المال البشري محدود في النشاط الاقتصادي، ما يدل على ضعف كفاءة العاملين من ناحية وضعف التحفيز المقدم إلى أصحاب الشهادات العلمية والمهنية العالية من ناحية أخرى، حيث إن النمو الاقتصادي الطبيعي المرتبط بزيادة العمالة وزيادة إنتاجيتها، لا يعطي صورة إيجابية عن احتمالية تحقيق معدلات نمو في الفترة القريبة والمتوسطة.

وأشار اسمندر إلى أن الاقتصاد السوري نما في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠ (سنوات الخطة الخمسية العاشرة) بمعدل بلغ ٥٪ تقريباً (فترة انتعاش)، بينما تراجع النمو الاقتصادي في الفترة الثانية بشكل كبير تجاوز –١٠٪ كمعدل وسطي لكامل الفترة ٢٠١١–٢٠١٥، ثم يمكن وصف الفترة بأنها (فترة انكماش)، وهذا أدى إلى تراجع حجم الاقتصاد السوري بشكل ملحوظ في السنوات السابقة حيث يصل إلى أقل قيمة له خلال عام ٢٠١٥، ما يبين مدى تأثير الأوضاع التي تمر بها سورية في مستواها الاقتصادي.

بعد ٤٢ عاماً.. مؤتمر للتعاون الاستهلاكي بين آذار ونيسان

عثمان لـ«الوطن»: مشروع قانون لضبط الترهل والتجاوزات في التعاون الاستهلاكي

| عبد الهادي شباط

بحث وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أمس مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للمؤتمر الثالث للجمعيات التعاونية، الخطوات والترتيبات اللازمة لإقامة المؤتمر الثالث للجمعيات التعاونية الاستهلاكية المقرر إقامته ما بين شهري آذار ونيسان من العام الجاري وسبل نجاحه.

وشدد الوزير الغربي على ضرورة أن يكون المؤتمر القادم للجمعيات التعاونية الاستهلاكية واضح المعالم والأهداف وأن يكون له بصمة في مجال عمل قطاع التعاون الاستهلاكي، وبعيداً عن الاستعراض وألا يكون مناسبة إعلامية وافتتاحاً وتصويراً بل أن يكون منهج عمل في مسار التعاون الاستهلاكي، بعد مضي /٤٢/ عاماً على آخر مؤتمر عقد، وانطلاقة للنهوض بهذا القطاع إلى مواقع متقدمة تعزز من دور التدخل الإيجابي لمؤسسات وشركات الدولة.

مبيناً ضرورة الإعداد الجيد والترتيب والتحضير المناسبين لأعمال المؤتمر وإعداد مشاريع قرارات ومراسيم وقوانين تتعلق بتصحيح وتطوير عمل هذا القطاع، لأهمية الدور الذي يلعبه التعاون الاستهلاكي في العديد من الدول الأجنبية. مؤكداً ضرورة أن يكون المؤتمر هو المنصة المناسبة لأن تخرج الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من أزمتها وذلك من خلال وضع أسس واضحة لآلية عمل الجمعيات وكيفية إدارة أملاكها التي هي في النهاية تعود إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

في تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون الوزير عثمان حامد أنه يتم العمل لإنجاز مشروع قانون خاص بالتعاون الاستهلاكي يتيح الإشراف المباشر للوزارة على القطاع وضبط آليات عمله وحالات الترهل والتجاوز وتوجيهه ليكون رديفاً وشريكاً في قطاع التدخل الإيجابي مبيناً أنه لابد من إعادة النظر في الاستثمارات الخاصة بالتعاون الاستهلاكي والتي تجريها الجمعيات وخاصة حالات البيع والإيجار لمقار وعقارات التعاون الاستهلاكي.

وأوضح أن الوزارة تعمل على متابعة عمل القطاع وأن الملاحظات حول حالات التجاوز التي تم تسجيلها ترتبط بنسبة بسيطة من إجمالي عدد الجمعيات والتي تصل إلى ١٤٥ جمعية تتوزع على مختلف البنى والمناطق. وعرض خلال الاجتماع ممثلو الاتحاد العام لنقابات العمال رؤيتهم لأهداف المؤتمر ولاسيما أن الاتحاد يرى أن الجمعيات تقوم أساساً على مساهمات العمال المنضوين تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات العمال مشيرين إلى أن الاتحاد يطمح لتطوير الجمعيات وصولاً إلى استثمار أموال صناديق النقابات فيها مشددين على تركيز الجهود على صياغة قانون جديد للتعاون الاستهلاكي.

«الاقتصاد» ضيفة الأربعاء التجاري

تجار: تعديل القرارات وتبديلها يربك المستوردين

ممثلو الوزارة: لا شخصنة في العمل والعديد من إجازات الاستيراد لا تنفذ

| الوطن

استحوذت مسألة المهلة الزمنية أو صلاحية موافقات وإجازات الاستيراد على النقاش الذي دار بين مسؤولي وزارة الاقتصاد وأعضاء غرفة تجارة دمشق والفعاليات الصناعية المختلفة خلال الأربعاء التجاري يوم أمس.

إذ طالب التجار بجعل صلاحية الإجازة مفتوحة أو تمديدها لمدة زمنية أطول أو توحيدها بين الصناعي والتاجر في الحد الأدنى، على اعتبار أن المهلة الممنوحة للصناعي ضعف الممنوحة للتاجر، وذلك لتحقيق العدالة وخاصة فيما يخص مستوردات المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.

وأجمع الحضور في مداخلاتهم على ضرورة تجنب إصدار القرارات وتبديلها وتعديلها خلال فترات زمنية متقاربة لفسح المجال أمام التجار لتنفيذ عمليات الاستيراد بعيداً عن تجاذبات هذه القرارات التي تربك خططهم، وفي حال تطلب الأمر تعديل بعض التعليمات أو بنود القرارات الخاصة بالاستيراد، فيجب أن تكون بعد مرور سنة على الأقل، بعد أن شهد العام ٢٠١٦ ثلاثة تعديلات على آلية الاستيراد، الأمر الذي فسره معاون وزير الاقتصاد بسام حيدر قائلاً: إن التعديلات لم تكن باتجاه إلغاء مواد وإنما كان دائماً بهدف توسيع قوائم الاستيراد وفتحها أكثر بالقيم والكميات. وإمكانيات التمديد في حال استوجبت ظروف المستورد ذلك فهي لمصلحة المستورد ولا تؤثر في أعماله.

من جانبه قدم رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع مداخلة من بين الحضور، أشار فيها إلى أن الغرفة طالبت أكثر من مرة ومنذ أكثر من سنة بتوضيح حول البرنامج أو الخطة الاقتصادية التي تسير عليها الحكومة على أن تكون واضحة المعالم ويعمل بها مدة ١٢ شهراً في الحد الأدنى غير قابلة للتعديل، خلال هذه الفترة، وخاصة على صعيد سياسة التجارة الخارجية وإجازات الاستيراد لتحقيق الاطمئنان والاستقرار للمستورد والمستهلك، بالتوازي مع اعتماد خطة نقدية واضحة لتمويل المستوردات وتحويل العملات، وخطة مالية، ليقف المستورد على حقيقة المستحقات المتوجبة عليه تجاه الدوائر المالية وتجنيب التاجر الوقوع في المحظور والقرارات أو العقوبات المفاجآت بحقه.

ولفت القلاع إلى حصول نوع من الاستقرار في سعر القطع الأجنبي ووفر ذلك نوع من الارتياح للمستورد وتمكينه من بناء تكلفة قريبة جداً للواقع (ناقص زائد ٢٪) من أرباحه.

ودعا القلاع من جانب آخر إلى تخفيف الأعباء عن المنشآت الصناعية وتخفيض التكاليف عليها بدلاً من منع الاستيراد لحماية المنتج الوطني، مبيناً أن قيمة الكيلو واط ساعي الصناعي من الكهرباء ٤٠ ليرة إنما ينعكس على كتلة الإنتاج وتكاليفه ارتفاعاً، إضافة إلى قلة الكهرباء والمحروقات ونقص اليد العاملة المتخصصة.

بدوره كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد، أن مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق والتجار طالبوا في آخر اجتماع لهم مع وزير الاقتصاد بإلغاء إجازات وموافقات الاستيراد واستبدالها بقائمتين قائمة للمواد المسموحة وأخرى للمواد غير المسموح استيرادها أسوة بما هو معمول به في مختلف بلدان العالم، بحيث تكون قائمة المواد المسموح باستيرادها لا تحتاج إلى تنظيم إجازة أو موافقة استيراد، ويتم استيراد موادها وبضائعها وتخليصها جمركياً بلا اشتراط إجازة وبشكل تلقائي، مبيناً أن وزير الاقتصاد وعد بدراسة هذا المقترح، وحتى الآن لم يتلقوا الجواب.

من جانبه بيّن معاون وزير الاقتصاد بسام حيدر أن الكثير من التجار يراجعون الوزارة ومديريات الاقتصاد للاستفسار عن قضايا تفصيلية وجزئية داعياً إياهم للاطلاع على دليل منح إجازات وموافقات الاستيراد في حال واجهتهم مشاكل أو سوء فهم في تنظيم إجازاتهم لأن العديد من التجار يعتمدون على أشخاص لديهم أو على معقبي معاملات أو على مخلصين جمركيين لتنظيم إجازات الاستيراد وبالرغم من أن هؤلاء منظمين ضمن جمعيات أو اتحادات وعملهم نظامي إلا أن الأمر يستوجب من التاجر القيام بنفسه بمتابعة الإشكالات التي تلحق بطلباته المقدمة لمديريات الاقتصاد.

وبين أن دليل الاستيراد الأخير يقع في تسع صفحات للمواد المسموح باستيرادها تحت مسمى القائمة المسموحة وبعض المواد يكون لها عشرون بند بإمكان التاجر الاختيار حتى خمسة بنود تنظم بالبند الثماني جمركياً بحسب الاتفاقيات الجمركية العالمية لتلبية احتياجات المستهلكين أو مواقع الإنتاج ولا يعني ذلك أن الوزارة تعتمد مبدأ استيراد متعدد أو تمنح إجازة استيراد تحت مسمى بند متعدد بعد إلغائها مؤخراً.

موضحاً أن أكثر بندين يخلقان الإشكالات هما سعر الصرف وتحديد البند الجمركي الثماني المطابق للقيمة كعنصرين فنيين إداريين، وترفض الوزارة نسبة من طلبات الاستيراد لا تتعدى ٥٪ بسبب هذه الإشكاليات، ولا ترفض المواد المسموحة إلا في حال ورود خطأ فني وتقني يتعلق بتنظيم الإجازة وكتابة الطلب.

نافياً وجود ممارسات تتصف بالشخصنة، وكشف أيضاً عن تنظيم العديد من إجازات الاستيراد التي لا يقوم أصحابها بتنفيذها. مبرراً تحديد المهلة الزمنية بهدف فرز المستوردين الجادين عن غير الجادين.

بدوره قدم مدير اقتصاد ريف دمشق حسام شالاتي شرحاً حول آلية ودليل منح إجازات وموافقات الاستيراد ومراحلها والأوراق والثبوتيات الخاصة بها وتعليماتها، وكشف عن وجود مساع لتوسيع دليل منح إجازات الاستيراد. موضحاً أن التعليمات والآلية التنفيذية لإجازات الاستيراد الصادرة في ٢٠١٦/٩/٨ هي المعتمدة حالياً وهي ثالث تعديل خلال العام السابق، مبيناً أن أكثر ما يثير تذمر المستوردين إن كان صناعياً أم تاجراً هو وثيقة التأمينات الاجتماعية التي تستوجب شرط عاملين مسجلين في التأمينات ولا يقدمها معظم المستوردين.